



إلى  
السيد وزير الدولة  
والسيدة والسادة الوزراء  
والمندوبين السامين والمندوب العام والمندوب الوزاري

## الموضوع : إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2013

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2013 لبنة إضافية في مسار البناء الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لبلادنا وتفعيل الإصلاحات العميقة التي انخرطت فيها بلادنا في ظل دستور فاتح يوليو 2011، مستندا في ذلك إلى التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله في خطابه الساميين بمناسبة عيد العرش المجيد وثورة الملك والشعب لهذه السنة وكذا إلى توجهات والتزامات البرنامج الحكومي الذي على أساسه نالت الحكومة الثقة من البرلمان.

ويعتبر هذا المشروع مناسبة لترسيخ الاختيارات الأساسية للنموذج التنموي المتوازن الذي يرتكز على تعزيز مكتسبات مقوماتنا الذاتية للنمو وجعل بلادنا قاعدة للاستثمار والتصدير وإحداث فرص الشغل، وتأهيل العنصر البشري، وتطوير آليات التضامن والحماية الاجتماعية وترسيخ أسس الحكامة الجيدة وإرساء تنمية مندمجة متوازنة ومستدامة ذات بعد تراحي.

وكما تعلمون، يجري الإعداد لمشروع قانون المالية لسنة 2013 في ظل ظرفية دقيقة وصعبة تتسم على المستوى الدولي باستمرار تداعيات التراجع الحاد للاقتصاد العالمي وبصفة خاصة على المستوى الأوروبي وارتفاع وتقلب أسعار النفط والمواد الأساسية، وعلى المستوى الوطني بضعف المحصول الزراعي للموسم الفلاحي الحالي، ويتنظر أن تساهم كل هذه العوامل في تباطؤ وتيرة النمو ليصل حسب التوقعات إلى مستوى 3,4% سنة 2012.

ومن المؤكد أن تطورات الظرفية الدولية والإقليمية والوطنية مع ما تحمله من إكراهات وفرص، تفرض مضاعفة الجهود والتعبئة من أجل تهيئة المكاسب الإيجابية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بالموازاة مع الشروع في تفعيل الإصلاحات الهيكلية الكفيلة بتعميق الديمقراطية وتحسين الحكامة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والمقاولة المغربية، و الرفع من مردودية الاستثمارات العمومية وتهيئتها، بما يضمن الاستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنات وعلى الخصوص توفير شروط تشغيل الشباب، وتحسين ظروف عيش الفئات المعوزة والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية، مع الحفاظ على استقرار الطبقة المتوسطة.

وعلى هذا الأساس، ينبغي جعل مشروع قانون المالية لسنة 2013 محطة أساسية لتثبيت وتحديد وتطوير نموذجنا التنموي في مواجهة التداعيات الراهنة للظرفية الدولية و من أجل استشراف مرحلة ما بعد الأزمة الدولية وذلك انطلاقا من الأولويات التي حددها البرنامج الحكومي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحكامة، وذلك بالتركيز على ثلاثة أهداف أساسية وهي : أولا. تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار المنتج وتطوير آليات التشغيل، ثانيا. تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، و ثالثا. انجاز الإصلاحات الهيكلية الضرورية و تحسين الحكامة، مع الحرص على استعادة التوازنات الماكرواقتصادية والمالية.

أولا: تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار المنتج و تطوير آليات التشغيل

وضع البرنامج الحكومي ضمن أولوياته إرساء دعائم نمو قوي ومستدام، متضامن ومحدث لفرص الشغل يقوم على الجمع بين دعم وتحسين الطلب الداخلي بالحفاظ على القدرة الشرائية ودعم الاستثمار وتشجيع استهلاك المنتج الوطني عبر العمل على تجويده والرفع من تنافسيته، وعلى تقوية العرض القابل للتصدير بالرفع من تنافسية المقاولات المغربية وقدرتها على ولوج الأسواق التقليدية والجديدة وإشراك مختلف القطاعات في حركية النمو بشكل مندمج ومتكامل، وذلك بغرض الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني وتأهيل بلادنا للتموقع ضمن مصاف الدول الصاعدة خلال العشرية المقبلة.

ولهذا الغاية، ستعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية 2013 على:

• تحفيز شروط الاستثمار الصناعي وتنمية قطاعات صناعية جديدة ذات قيمة مضافة عالية، وذلك بالموازاة مع تسريع وتيرة الإستراتيجيات القطاعية، خاصة الموجهة منها للتصدير وتسريع الإنجاز والاستغلال الأمثل للأقطاب الفلاحية والمناطق الصناعية المندمجة، والدفع بالمهن العالمية الجديدة.

• توفير الإجراءات المواكبة كالتمويل والتكوين وتوفير البنية التحتية اللازمة وتقليص كلفة اللوجستيك وتسهيل المناولة الصناعية ونقل التكنولوجيا والعمل على تحقيق الاندماج الصناعي.

• مواصلة السياسة الإرادية لتعزيز و تثمين الاستثمارات العمومية باعتبارها دعامة أساسية للنمو الاقتصادي و الاجتماعي وآلية لمواصلة إنجاز الاستراتيجيات والأوراش الكبرى، وذلك وفق مقارنة مندمجة توازي بين تثمين الاستثمارات القائمة وتسريع وتيرة إنجازها وتوطينها الجهوي. بما يضمن تنمية مجالية متوازنة ومستدامة ويساهم في بروز أقطاب تنمية جهوية جديدة مع مراعاة ضرورة الحد من الضغط على ميزان الأداءات كمييار أساسي في وضع واقتراح تركيبة المشاريع.

• دعم القطاع الخاص بصفته الفاعل الرئيسي في مسلسل إنتاج الثروة وفرص الشغل من خلال تحسين مناخ الأعمال وتعزيز بنيات الاستقبال وتعزيز تنافسية المقاولات وخاصة منها الصغرى والمتوسطة من خلال تحسين إنتاجيتها، وتسهيل ولوجها للتمويل وللأسواق الوطنية والدولية، وكذا تحويلها الأفضلية في الصفقات العمومية وتسريع صرف مستحقاتها. هذا، فضلا عن وضع الإطار القانوني المناسب للمقاولة الذاتية وتفعيل برنامج خاص لدعم المقاولات الصغيرة جدا.

ومن منطلق الأولوية القصوى التي يحظى بها التشغيل في البرنامج الحكومي، سيتم تركيز الجهود على الرفع من محتوى التشغيل في النمو من خلال التركيز على الاستثمارات المندمجة والمنتجة لفرص الشغل والعمل على توسيع قاعدة المقاولات المتوسطة وتشجيع إنشاء المقاولات الصغرى والمقاولات الصغيرة جدا. هذا، بالموازاة مع تفعيل الإجراءات الرامية لتأهيل الشباب للتشغيل وتشجيع التشغيل الذاتي والاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الاجتماعي.

سيتم ذلك من خلال تقوية وتعزيز السياسات والخدمات الاجتماعية وتطوير الاستفادة وتيسير الولوج إليها واستهداف مختلف الفئات الاجتماعية بسياسات ترمي إلى إدماج الأفراد والفئات والجهات في الدورة التنموية الوطنية.

ولتحقيق ذلك، ينبغي العمل على تأهيل منظومة التعليم بما يضمن الولوج العادل للمتعلمين وتأهيلهم للاندماج والتفاعل الإيجابي في كل مناحي الحياة ومحاربة الأمية والفقير والهشاشة وتيسير الولوج للخدمات الصحية وللسكن مع الحرص على تتبع وترشيد الإمكانيات المخصصة لهذا الغرض. هذا، بالإضافة إلى تعزيز آليات التضامن الاجتماعي وتحسين ظروف عيش المواطنين بإعطاء الأسبقية لساكنة العالم القروي وتفعيل برامج الشطر الثاني من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتركيز بالخصوص على الأنشطة المدرة للدخل.

وبخصوص المناطق الفقيرة والمعزولة من العالم القروي ينبغي التأكيد على ضرورة تكاثف وتضافر الجهود الاستثمارية والتأهيلية للقطاع العام بكل مكوناته، حيث تنخرط الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية في عقود شراكة تستهدف التقائية وبنجاعة البرامج والمشاريع المسطرة لتنمية هذه المناطق. وذلك من أجل توفير التمويلات الضرورية والتحكم في العامل الزمني وضمان جودة وفعالية الاستثمارات المبرمجة في هذا الإطار بهدف الإدماج السريع لهذه المناطق في الحركة التنموية لبلادنا.

ثالثا: انجاز الإصلاحات الهيكلية الضرورية وتحسين الحكامة

---

يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2013 مناسبة لتعزيز النهج الإصلاحية الذي تسير عليه بلادنا، وذلك بخطى حثيثة من خلال عمل الحكومة على مواصلة مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المقاربة التشاركية و المندجة وربط المسؤولية بالمحاسبة والحكامة الجيدة، وذلك في إطار الورش الكبير المتعلق بالتزليل الديمقراطي لمقتضيات الدستور، وما يقتضيه من تسريع وتيرة الإصلاحات وتزليل المخطط التشريعي للحكومة وخاصة القوانين التنظيمية

والقوانين المتعلقة بإحداث المجالس الدستورية ذات الأولوية وتوفير الدعم لمؤسسات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة.

وتأتي العدالة في مقدمة هذه الأوراش الإصلاحية، من خلال عمل الهيئة العليا للإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة وتفعيل توصياتها وفق مخطط مضبوط المراحل والآماد، بهدف تعزيز ضمانات استقلال السلطة القضائية وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة وتحديث وتأهيل الإدارة والمهن القضائية ورفع من جودة الخدمات القضائية.

كما يمثل إرساء الجهوية المتقدمة ورشا حيويًا لتعزيز ديمقراطية القرب وتطوير وتحديث هياكل الدولة ودعم إستراتيجية بلورة نموذج تنموي يستمد قوته من الجهة كإطار ملائم للتنمية ومن الجهوية كمنهجية ناجعة للتدبير والحكامة والمشاركة في اتخاذ القرار.

ولتفعيل هذا الورش الهام، ستم التبعة الكافية والتشاركية لإعداد القانون التنظيمي للجهات والجماعات الترابية الأخرى. كما سيتم بالموازاة مع ذلك العمل على تفعيل مشروع اللاتمركز الإداري باعتباره ورشا مهيكلًا يروم تحقيق تحول نوعي في أنماط الحكامة وتوجيها مهما لتطوير وتحديث هياكل الدولة، وإعادة تنظيم الإدارة الترابية بما يكفل تناسق عملها ومواكبة الرؤية الترابية الجديدة التي تضع التنمية البشرية في صلب اهتماماتها.

وعلاوة على ذلك، ستعمل الحكومة على تفعيل مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والتي ستتصب أساسًا على :

- إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية كأداة لترسيخ مبادئ وآليات الحكامة الجيدة وتعزيز المراقبة على المالية العمومية، وإشراك البرلمان منذ المراحل الأولى لإعداد مشروع هذا الإصلاح وتعميق النقاش حول مضامينه وذلك في إطار العمل التشاركي والاستعداد القبلي الذي سيمكن من التطبيق الفعلي للإصلاح مباشرة بعد صدور القانون التنظيمي الجديد.

- الإصلاح الضريبي وفق منهجية تشاورية من خلال تنظيم مناظرة وطنية، بداية سنة 2013، تجمع مختلف المهتمين والفاعلين وتضع ضمن أهدافها توطيد الثقة مع الملمزمين وتوسيع الوعاء وتحقيق مزيد من الإنصاف والعدالة وتعزيز تنافسية المقاولات وتبسيط المساطر.

• إصلاح منظومة الصفقات العمومية، الذي يهدف إلى توحيد الأنظمة المؤطرة لها سواء تعلقت بالدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية وتبسيط وتوضيح المساطر المرتبطة بها وتحسين الضمانات الممنوحة للمتنافسين وآليات الطعون والشكايات، وتفعيل مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص والمنافسة الشريفة وتسهيل وتشجيع ولوج هذه الصفقات بالنسبة للمقاولات الوطنية وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

• إصلاح صندوق المقاصة في إطار مقارنة تدريجية تهدف إلى تحقيق التوازن بين مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمالية لنظام الدعم، من خلال مواصلة عملية مراجعة تركيبة أثمان المواد المدعومة ومسالك توزيعها وتسويقها، وصياغة استراتيجية موازية لاستهداف الفئات المعوزة والاستفادة في ذلك من التجارب الدولية والوطنية بالإضافة إلى تفعيل نظام للحماية ضد تقلبات الأسعار عبر اعتماد الآليات الملائمة.

• إصلاح منظومة التقاعد، وذلك من أجل ضمان ديمومة وتوازن أنظمة التقاعد وتحسين أدائها وتوسيع قاعدة المنخرطين.

إن الاستجابة للأولويات السالفة الذكر وتحقيق الأهداف التي تم إبرازها، تستوجب، خلال إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2013، مواصلة التحكم في النفقات وترشيد استعمالها والرفع من المداخيل وتشمينها و الحرص على الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية وذلك عبر:

1. مواصلة تقليص عجز الميزانية وضبطه في حدود مقبولة ومواصلة التدبير الحذر للمديونية، بما يضمن التحكم في مستواها ويحفظ توفر إمكانيات التمويل للقطاعين العام والخاص.

وفي هذا الإطار وفي أفق الإصلاح الضريبي المرتقب ينبغي العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين الموارد و تدعيم دور المصالح الجبائية والجمركية في تحصيلها وخاصة العمل على تعبئة الباقي استخلاصه في احترام للمقتضيات القانونية ولحقوق المواطنين

والمستثمرين وتشجيع الاستثمار وتحسين العلاقة مع الملمزمين بالإضافة إلى توفير موارد فارة لصندوق دعم التماسك الاجتماعي.

كما ينبغي تحسين المساهمات المالية للمؤسسات والمنشآت العامة و تطوير التدبير النشيط لمحفظة مساهمات الدولة، فضلا عن تلمين وعقلنة تدبير الأملاك العقارية للدولة والرفع من مستوى مساهمتها في الجهود التنموي.

وفيما يخص النفقات، ستحرص الحكومة على مواصلة نهج الترشيذ وربط الإنفاق العمومي بالحاجيات الضرورية مع توجيه الهوامش المتوفرة للاستثمارات المنتجة والمؤهلة والقادرة على خلق فرص الشغل.

وعلى هذا الأساس، سيتم العمل على جعل النجاعة والفعالية في صلب النفقة العمومية من خلال مواصلة تقليص نمط عيش الإدارة وتأسيس مبدأ الاستغلال المشترك للوسائل المتاحة، بالموازاة مع ربط برمجة اعتمادات الاستثمار بمستوى الإنجاز وبتقييم الوقع الاقتصادي والاجتماعي لمختلف البرامج والمشاريع المؤطرة للإستراتيجيات القطاعية. فضلا عن العمل على إيجاد بدائل التمويل الكفيلة بتخفيف الضغط على ميزانية الدولة وعلى رأسها تطوير الآليات التعاقدية المتعلقة بالشراكة مع القطاع الخاص.

2. الحفاظ على الموجودات الخارجية في مستوى مستدام من خلال تشجيع الاستثمارات الخارجية وتعبئة التمويلات الخارجية المتاحة وتحسين العرض التصديري وتنافسيته، مع العمل في نفس الوقت على ضبط تنامي الواردات في إطار احترام المبادئ المؤطرة للتجارة العالمية، وذلك من خلال تشجيع استهلاك المنتج الوطني وتفعيل التدابير الرامية لتقوية الدفاع التجاري، فضلا عن العمل على تشجيع اندماج النسيج الإنتاجي. هذا بالموازاة مع إيلاء عناية خاصة لضمان الأمن الغذائي في إطار مخطط المغرب الأخضر والعمل على التقليص التدريجي للتبعية الطاقية عبر تسريع برنامج النجاعة الطاقية وتطوير الطاقات البديلة.

وبناء على ما سبق، يتعين التقيّد بالتوجهات الرئيسية التالية عند إعداد مقترحاتكم بالنسبة لمشروع قانون المالية لسنة 2013 :

✓ ملاءمة هذه المقترحات مع أهداف ومرامي البرنامج الحكومي مع التركيز على التدابير ذات الأثر الإيجابي المباشر والملموس على الحياة اليومية للمواطنين وعلى عموم الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؛

✓ اعتماد البعد البرنامجي في توزيع الغلاف المالي المخصص للمشاريع الاستثمارية المتعلقة بقطاعكم، وربطه بمستوى الانجاز وتنفيذ ما التزمت به خلال قانون المالية لسنة 2012. هذا مع الحرص على التنسيق مع القطاعات والمؤسسات والمنشآت العامة والجماعات الترابية التي ترتبط بنفس الأهداف المسطرة لقطاعكم لتأمين التغطية هذه المشاريع وانسجامها والتحكم في كلفتها وتحسين وقعها القطاعي والترابي؛

✓ تأسيس الاعتمادات المطلوبة على برمجة دقيقة للنفقات وفق نسق تنميطي جوهره التحكم الفعلي والفعال في كلفة المشاريع والآجال المحددة لإنجازها حتى تحقق الأهداف المرجوة منها. وهكذا فإن الاعتمادات المطلوبة ينبغي أن تطابق برنامج الصفقات والطلبات والعقود وباقي أوجه صرف النفقات المزمع إنجازها خلال 2013 وينبغي أن يكون هذا البرنامج ناجما عن تقييم موضوعي ومضبوط للكلفة الفردية والإجمالية وللمدة الزمنية التي تتطلبها كل نفقة؛

✓ وفي إطار استحضار شرط الشروع الفوري في إنجاز الاستثمارات المبرمجة يتعين التحديد القبلي للأغلفة المالية التي ستفوض إلى المصالح اللامركزية على الصعيدين الجهوي والإقليمي حتى يتسنى لها الشروع مباشرة في إنجاز العمليات الموكولة إليها عند بداية السنة المالية؛

✓ حصر مقترحاتكم بشأن إحداث المناصب المالية لفائدة قطاعكم في الحد الأدنى الضروري وربطها بتحقيق أهداف محددة حول تحسين جودة الخدمات المقدمة مع تعبئة كل الفرص المتاحة بالقطاعات والمؤسسات العمومية التابعة لكم لتغطية



الحاجيات الملحة، و تفعيل آلية التدبير التوقعي للموظفين خاصة في شقها المتعلق بإعادة الانتشار لتغطية العجز الفعلي على المستوى المحلي أو القطاعي.

✓ تقليص نفقات التسيير وفق ما تمليه الحاجيات الملحة لضمان السير العادي لقطاعكم من خلال الالتزام بما يلي :

- عدم برمجة أي بنايات إدارية أو مساكن جديدة وتشجيع الاستغلال المشترك للبنىات الموجودة والاعتماد على الكراء المنتهي بالشراء؛

- تخفيض النفقات المرتبطة بتدبير و صيانة حظيرة السيارات؛

- التقليص إلى الحدود الدنيا في النفقات المتعلقة بالاستقبال والإيواء والفندقة والتغذية؛

- حصر مصاريف تنظيم المؤتمرات والتظاهرات والمهام بالخارج في الحد الأدنى الضروري للتمثيل الرسمي؛

- تخفيض كلفة كراء البنايات عبر التدقيق في الاستعمال القانوني والأمثل للأكرية المتعاقد بشأنها.

✓ الامتناع عن شراء السيارات إلا في الحالات الضرورية والمعللة مع اللجوء إلى عمليات الكراء المنتهي بالشراء، وذلك في أفق الإصلاح الشامل لنظام تدبير واستغلال حظيرة سيارات الإدارات العمومية.

✓ التقليص من النفقات المتعلقة بالدراسات مع إعطاء الأولوية لتفعيل الدراسات المنجزة والاستثمار الأمثل للموارد البشرية المتوفرة بمختلف الإدارات العمومية مع الحرص على التنسيق والاستفادة المتبادلة بين القطاعات في المجالات ذات التدخل المشترك.

✓ تطبيق نفس تدابير الترشيد بالنسبة للمؤسسات والمنشآت العامة التابعة لكم وربط التحويلات بفائض خزيتها وبوتيرة الإنجاز الفعلي للبرامج الاستثمارية الموكولة إليها.

واعتباراً للخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2013 الواردة أعلاه وكذا التوجيهات المعتمدة في هذا الصدد، فإن الغلاف المالي المتعلق بوزارتكم قد تم تحديده فيما يخص نفقات المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار كما هو مفصل في الوثيقة المرفقة.

كما تجدون رفقة الجدول الزمني للاجتماعات المزمع عقدها بمديرية الميزانية بوزارة المالية قصد تحديد التوزيع النهائي للأغلفة المالية المذكورة التي سيتم إدراجها في مشروع قانون المالية لسنة 2013.

لذا، فالمرجو منكم إرسال مقترحاتكم في هذا الشأن إلى مديرية الميزانية قبل تاريخ 06 شتنبر 2012 كأجل أقصى.

وفي الأخير، ألفت انتباهكم إلى ضرورة التقيد بالجدول الزمني المذكور أعلاه حتى تتمكن من إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2013 وتقديمه للبرلمان داخل الآجال القانونية المطلوبة.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة  
عبد الإله بن كيران